العلاقات المغربية الأمريكية
ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001، وآفاقها المستقبلية

م.م مجيد كامل حمزة*

الملخص:

امتدت العلاقات المغربية الأمريكية لقرون خبرت فيها العديد من المواقف ، كانت سمتها الواضحة التعاون في جميع المجالات، ساعد على ذلك التحولات الدولية والإقليمية التي شهدتها المنطقة والعالم، إلى جانب أهمية المغرب السياسية والإستراتيجية، كما ان اختيارات النظام الملكي المغربي السياسية المعتدلة، ومواقفه من ابرز القضايا الدولية كالإرهاب خاصة بعد إحداث الحادي عشر من أيلول العام 2001، ظلت تقربه من الولايات المتحدة كشريك إقليمي، إذ حرصت المملكة المغربية على الارتباط ومسايرة الادارات الأمريكية في بحث دائم عن قضايا مشتركة برهن من خلالها على وحدة الرؤيا والدعم اللامشروط، وهذا الرهان في السياسة المغربية شكل موقفا متقدم للملك(محمد السادس) ولذلك اختارته الولايات المتحدة لإبرام اتفاقية التبادل الحر. أن تحسن العلاقات المغربية –الأمريكية المستقبلية يتوقف على مدى اعتماد الحوار الدائم بين الجانبين، كما يمكن اعتبار فشل التجربة التكاملية المغربية سببه الخلافات الإقليمية التي لا زالت تقف عائقا أمام قيام كتلة مغاربية يسهل التعامل معها.

Abstract

(American-Moroccan post-atheist 11th of September 2001, and future prospects).
Researcher/ Majeed Kamel Hamza
University of Baghdad / College of Fine Arts
Spread American- Moroccan for centuries experienced by many of the positions were designated clear cooperation in all areas, helped by the changes of international and regional in the region and the world, as well as the importance of Morocco's political and strategic, and the choices of the Royal Moroccan political moderate, and positions of the leading international issues such as terrorism, especially after the creation of atheist 11th of September 2001, has been overtures from the United States as a regional partner, as keen RAM on the link and keep up American administration in a constant search for common issues demonstrated through the unity of vision and support unconditional, and that bet in Moroccan politics as a stand Advanced to the King (Mohammed VI), therefore, chosen by the United States to conclude a free trade agreement. The Moroccan American relations improved future depends on how the adoption of permanent dialogue between the two sides, as can be seen as complementary experiment failed due to the Moroccan territorial disputes, which are still an obstacle in front of the rising of Moroccan mass which is easy to handle.

*. جامعة بغداد / كلية الفنون الجميلة

المقدمة:

في البدء تجدر الإشارة إلى أن البحث في شؤون أقطار المغرب العربي بشكل عام والمملكة المغربية على وجه الخصوص يشكل تحديا لا يخلو من الصعوبة إذ تشكل ندرة المصادر ذات الصلة من أولى الصعوبات التي تواجه الباحثين المختصين، غير أن انجاز هكذا نوع من البحوث سيشكل فرصة طيبة لإسعاف الباحثين وطلبة الدراسات العليا وبعض المؤسسات ذات الصلة بصنع القرار. ففي الوقت الذي تم استيفاء العلاقات العربية الأمريكية بخاصة علاقات الدول الخليجية والشرق أوسطية بعدد لا باس به من الدراسات والبحوث، فقد ظلت العلاقات المغربية الأمريكية بعيدة عن تناول أقلام الباحثين وبشكل خاص في منطقة المشرق العربي.

فقد ظهر الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي منذ نيل هذه الدول استقلالها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، والتنافس بين موسكو وواشنطن في فترة الحرب الباردة لاستمالة العواصم المغاربية لأحد المحورين الشرقي الشيوعي أو الغربي الرأسمالي، وتوجت هذه السياسة بنجاح واشنطن في استمالة المملكة المغربية وتونس في مقابل ميل ليبيا والجزائر نحو الاتحاد السوفييتي. ثم تطور هذا الاهتمام بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، عبر المقترح الأمريكي لمشروع الشراكة مع منطقة المغرب العربي والذي أطلق عليه اسم مشروع (ايزنستات) المنافس للمشروع الأوربي للشراكة.

كانت السياسة الأمريكية واضحة في دعوة الدول المغاربية إلى الانفتاح السياسي والاقتصادي، والانخراط في حركة الاقتصاد العالمي، وركزت واشنطن على ضمان استمرار تطور العلاقات السياسية والاقتصادية مع المملكة المغربية، إلى إن توجت هذه العلاقات بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين.

وتخضع التصورات الأمريكية منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين لمنطقة المغرب العربي بشكل مرجعي لرؤية وزير الخارجية السابق(هنري كيسنجر)، الذي وضع تقسيما إداريا لمناطق العالم، الحق بموجبه المنطقة المغاربية بمنطقة الشرق الأوسط، وبقيت على أثره نفس درجة الاهتمام بمنطقة المغرب العربي إلى عهد الرئيس الحالي (باراك اوباما). ويتأكد هذا التقسيم من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تقدمت به وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كونداليزا رايس) في إطار سياسة الرئيس السابق (جورج بوش الابن) لفرض الإصلاح السياسي على دول العالم الإسلامي، إذ شملت تلك الخطة دول شمال أفريقيا، والتي انخرطت فعليا في

الحرب العالمية على الإرهاب، من اجل كسب ود الولايات المتحدة، واستغلال التعاون الأمني لتحسين مستوى العلاقات معها.

أن إلحاق منطقة المغرب العربي بمنطقة الشرق الأوسط يهدف بالأساس إلى جعل التحولات السياسية والإستراتيجية الحادثة في منطقة الشرق الأوسط سببا مباشرا في التأثير على المنطقة المغاربية، التي تشترك في الكثير من خصائصها السوسيولوجية والدينية مع الدول العربية الشرق أوسطية، إذ تتأثر الشعوب المغاربية بالسياسات الأمريكية حيال فلسطين من جهة، والحرب الأمريكية على الإرهاب من جهة ثانية.

الأهمية:

تبرز أهمية العلاقات المغربية الأمريكية في الوقت الذي سعت فيه الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين إلى ملء الفراغ السياسي الذي خلفه تراجع الوجود الأوربي (البريطاني والفرنسي) في المنطقة العربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ استخدمت الولايات المتحدة جميع الوسائل المتاحة لديها من ضغط سياسي واقتصادي وعسكري وبناء القواعد وعقد الأحلاف والمعاهدات واحتكار دور حماية القانون الدولي وتأكيد شرعية الأمم المتحدة خدمتا لمصالحها.

فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن في الشمال الإفريقي دول ذات مواقع جيوستراتيجية كالمغرب ، تجعلها مؤهلة لجذب الأطراف الدولية الفاعلة، وتمكنها من أن تكون في موقع مؤثر في العلاقات مع القوى الكبرى، فالأمن الأمريكي طالما ارتبط بأمن إقليمي وعالمي ، والدول الإفريقية المطلة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي تعد ذات إمكانيات إستراتيجية عظيمة ومنطقة المغرب العربي بالأخص تمثل لصانعي القرار في واشنطن من الناحية الجيوسياسية الجناح الغربي للشرق الأوسط الكبير والمنفذ الرئيس للقارة الإفريقية.

وفي الواقع تعد المملكة المغربية الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في العالم العربي والشمال الإفريقي ، فالموقع الجغرافي المتميز المطل على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط ونفوس سكانه البالغة حوالي(40) مليون نسمة وثرواته الطبيعية (الاحتياطي الأول في العالم من الفوسفات) ، وارثه التاريخي وموقعه السياسي والدبلوماسي من خلال شبكة علاقاته الأوربية واللاتينية الجيدة، جعله يحتل مكانة متميزة في العالم العربي وفي أولويات المخططات الأمريكية

لمستقبل وجودها ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية والإفريقية خاصة مع وجود العدد الكافي من القواعد الجوية والبحرية الأمريكية في المغرب، كقاعدة القنيطرة الجوية وقاعدة سيدي سليمان ومحطتان للاتصال في سيدي رحبي وبحتال.

ان تحليل موضوعة العلاقات ... يطرح عدة تساؤلات :

- ما هو اثر البعد التاريخي للعلاقات المغربية الأمريكية، ما قبل وما بعد 11 أيلول العام 2001، على السياسة الخارجية الأمريكية الحالية والمستقبلية تجاه المملكة المغربية؟
- ما هي الدوافع المغربية والأمريكية التي لعبت دورا في توثيق العلاقات بين البلدين؟
- هل تملك الولايات المتحدة الأمريكية رؤية واضحة أو إستراتيجية معينة في تعاملها مع المملكة المغربية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول العام 2001؟
- هل المساعدات العسكرية الأمريكية للمملكة المغربية هي لتأمين استقرار نظام وبلد صديق وحليف، أم كانت تدخل في إطار إستراتيجية أمريكية شاملة لضمان توازن القوى الإقليمية في المنطقة المغاربية؟
- هل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة المغربية هي سياسة أملاءات، أم أنها تتيح فرصا للتعاون وتطوير العلاقات الثنائية بين الجانبين على قدم المساواة؟
- كيف تعاملت الولايات المتحدة مع قضايا المملكة المغربية السيادية، وكيف تعاملت مع أهداف المغرب في تأمين استقراره وأمنه الداخلي؟
- هل تحكم السياسة الخارجية الأمريكية والأوربية تجاه المملكة المغربية والمنطقة المغاربية بشكل عام، تقاطعات في الرؤى أم أنها تحمل رؤية وإستراتيجية موحدة؟
- ما المطلوب أمريكيا من المملكة المغربية في إطار الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001؟
- ما هي أهم الملفات التي تشكل نقاط للالتقاء والتعاون بين المملكة المغربية والولايات المتحدة والتي ستحدد مستقبل العلاقات بين البلدين؟

الفرضية :

سينصب الاهتمام في إطار البحث في إشكالية العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد النتائج الكارثية لإحداث الحادي عشر من أيلول العام 2001، للتحقق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

إن تحول وتحسن نمط العلاقات بين المملكة المغربية والولايات المتحدة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، يعتمد على الحوار الدائم بشكل استراتيجي لتقريب وجهات النظر بين الجانبين، وتحديد أهم نقاط الالتقاء ونقاط التقاطع لوضع إستراتيجية تعاون مغربية أمريكية في الإطار الشامل للإستراتيجية الأمريكية للمنطقة المغاربية.

الفرضية الثانية:

كلما تراجعت العلاقات (المغربية – الأوربية) و(المغربية– المغاربية) تسبب ذلك في خلق فرص اكبر لتقارب (مغربي– أمريكي) مما يجعل المملكة المغربية تنسق للاستفادة من التواجد الأمريكي في المنطقة.

الفرضية الثالثة:

إن السمة الغالبة على مستقبل العلاقات المغربية الأمريكية هي سمة التعاون، في أطار التعاون العسكري والتنسيق الأمني لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي الشمالي والحوض الغربي للمتوسط، والذي سيحقق فرص للتقارب المغربية – الأمريكية .

أولا- البعد التاريخي للعلاقات المغربية - الأمريكية:

1- ما قبل الحادي عشر من أيلول العام 2001: العلاقات المغربية الأمريكية ممتدة في عمق التاريخ، فقد ظلت معاهدة السلام والصداقة الموقعة العام1786 *، سارية المفعول، والتي سجلت سبق الاعتراف المغربي باستقلال الولايات المتحدة بعد استقلالها العام 1776، عقب حرب الست سنوات ضد بريطانيا. وبالرجوع إلى الكتب والمصادر التاريخية تلاحظ إن العلاقة بين البلدين كانت منذ أمد بعيد، وظلت قائمة رغم الاضطرابات التي طبعت القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين[1].

وفي العام 1855، رغبت أمريكا في انضمام المغرب إلى الحلف الروسي – الأمريكي ضد العثمانيين مقابل استعادة المغرب لمدينتي سبته ومليلة المحتلتين من قبل اسبانيا إلا إن العرض الأمريكي لم يحظى بموافقة المغرب. وفي العام 1943، انعقد مؤتمر بالدار البيضاء بين قادة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. وعلى هامش هذا المؤتمر تباحث (محمد الخامس) و(روزفلت) حول مستقبل المغرب. وفي العام 1944، أرسل المغرب وثيقة المطالبة بالاستقلال للولايات

المتحدة الأمريكية بقصد حشد تأييدها. فنصحت الولايات المتحدة فرنسا بعد تصاعد العنف في المغرب عام 1955 ضد الاستعمار الفرنسي بان الحل يجب إن يكون دبلوماسيا عن طريق الحوار وان السلطان (محمد الخامس) المخلوع سيكون مفتاحا لهذا الحل وانه الوحيد القادر على تهدئة الوضع. وإزاء هذا الموقف بدأت الحكومة الفرنسية مفاوضات سرية مع السلطان أفضت إلى استقلال المملكة المغربية العام 1956 [2]

فبادرت الولايات المتحدة لتكون أول دولة تعترف رسميا بالمغرب المستقل وكان (إيزنهاور) أول رئيس دولة يعين سفيرا لها بالمغرب. وفي العام 1961، تولى الملك (الحسن الثاني) العرش المغربي خلفا لوالده، فاتبع خطوات والده في مجال السياسة الداخلية والخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي. أدى ذلك إلى تعميق التواجد الأمريكي في المغرب في المجال الاقتصادي والعسكري والأمني، إذ تصاعد اعتماد المغرب على الولايات المتحدة في تمويل مشاريعها البنيوية وفي تسليح جيشها وتدريبه خاصة أثناء حرب االصحراء .

ففي المدة التي أعقبت استقلال المغرب رحب المغرب بالاستثمارات الأمريكية على أراضيه وتأكد ذلك عبر الزيارات المتبادلة بين الجانبين طيلة العقود التي تلت الاستقلال. وقدمت خلالها الولايات المتحدة للمغرب القروض المالية والمساعدات العسكرية بملايين الدولارات في وقت كان المغرب بحاجة لهذه المساعدات بسبب المشاكل الاقتصادية والحرب المستمرة مع البوليساريو والجزائر على السيادة على الصحراء الغربية وما يواجه من منافسة شديدة مع اسبانيا والبرتغال على أسواق الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والصناعية.[3]

أن المحور الأساس للعلاقات المغربية – الأمريكية هي علاقة النظام المغربي بالنظام السياسي المتواجد في البيت الأبيض الأمريكي، وهي علاقة حافظت على استمراريتها طيلة القرون الماضية على الرغم من الظروف الدولية والإقليمية التي تعرضت لها كلتا الدولتين. إذ انه وخلال الحرب الباردة اختارت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتل موقع المراقب لتحولات المشهد السياسي بمنطقة المغرب العربي بشكل عام والمغرب بشكل خاص، في ظل وجود نظامين سياسيين مواليين للمعسكر الاشتراكي في كل من الجزائر وليبيا، وما يعنيه ذلك من احتمال تهديد مصالح المعسكر الغربي هناك، وأيضا تركز النفوذ الفرنسي بالمنطقة، على خلفية العلاقة البنيوية التي تربطها بهذه الدول نتيجة حالة الاستعمار، الامر الذي شكل عائقا كبيرا أمام التحركات الأمريكية بها.

لكن سرعان ما غيرت الولايات المتحدة سياستها الخارجية تجاه المنطقة مع مجيء الرئيس

(ريغان) الذي أعطى أولوية قصوى لدعم الأنظمة الحليفة لتجنيبها الخطر السوفييتي، ومن ثم إقامة تحالفات إستراتيجية في هذا الاتجاه. عزز هذا التوجه خسارة الولايات المتحدة أهم حليف لها في منطقة الخليج بعد إن سقط نظام الشاه في إيران في فبراير عام 1979، وقد عبرت الخارجية الأمريكية عن مخاوفها باحتمالية خسارتها لحليف أخر في المنطقة بقولها: " أن الولايات المتحدة الأمريكية يحذوها خوف كبير بان أشياء ستذهب منها كما حدث لها مع شاه إيران، إذا لم تقدم على تلبية المطالب الملحة للمغرب، الحليف الاستراتيجي والسياسي في العالمين العربي والإسلامي". فكان النظام الملكي المغربي في مقدمة هذه الأنظمة الحليفة التي اسست مع الولايات المتحدة تقاربا جديدا.(4)

وقد شكلت شخصية الملك (الحسن الثاني) عاملا محوريا في صلب العلاقات المغربية الأمريكية، إذ يعد من أكثر الحكام تأييدا للسياسة الأمريكية وكان يتمتع بصداقة مستمرة مع رؤساء الولايات المتحدة ومع الدوائر الصهيونية في أمريكا و(إسرائيل) بدعم وتأييد من اليهود المغاربة. وتظهر المكانة التي احتلها (الحسن الثاني) لدى الولايات المتحدة الأمريكية والجالية اليهودية فيها، عبر محاولة دعمه بأي شكل، لأنه في نظرهم الزعيم العربي الوحيد الذي عمل على دعمهم، وخطا خطوات واسعة في هذا المجال.(فالحسن الثاني) ومنذ تسلمه العرش عام 1961، شرع بإقامة علاقات سرية مع (إسرائيل) والتي خدمت بشكل أو بآخر نظامه في المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية.(5)

لقد كان للنظام الملكي المغربي دورا في الترتيبات السياسية والأمنية الأمريكية و(الإسرائيلية) في المنطقة، عبر دعمها أو المشاركة فيها فقد كان(للحسن الثاني) دورا محوريا في عقد اللقاءات بين مصر و(إسرائيل) والتي أفضت إلى عقد اتفاقية كمب ديفيد عام 1979، وعمل العاهل المغربي أيضا على تأييد عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، كما تبنى عقد مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي العام 1994، وشارك في الترتيبات والمناورات الأمنية والعسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية في إطار الدفاع المشترك للحلف الأطلسي في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي.(6)

وفي الواقع خضعت العلاقات بين البلدين لعدة مؤثرات عبر المرحلة السابقة عكست من جهة تطور مكانة الدولتين في النظام الدولي حيث تمكنت الولايات المتحدة في ظرف وجيز من الانتقال من كيان استيطاني يريد إثبات وجوده واستقلاله إلى قوة عظمى وقائده لهذا النظام بعد

انهيار الاتحاد السوفييتي. في حين سعى المغرب بعد استقلاله إلى مواجهة تحديات التنمية وتحسين موقعه، ومن جهة أخرى اختلاف مصالحها بفعل هذه المكانة، فبفعل موقعها المهيمن في النظام الدولي تنتشر مصالح الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم، في حين تقتصر المصالح المغربية على ضمان استقرار المجال الإقليمي الذي تنتمي إليه.[7]

2- ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001: إن تطور سياسات الولايات المتحدة تجاه منطقة المغرب العربي على وجه العموم والمغرب بوجه خاص، لا يمكن فصلها بتاتا عن طبيعة العلاقات بينها وبين القوى الدولية الساعية لتكريس نفوذها في المنطقة، إذ يظهر التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، بعدما شهدت المنطقة فتح الاسواق وتوقيع اتفاقية التبادل الحر مع المغرب. ألا إن التواجد الأمريكي لا تحركه أهداف اقتصادية بالدرجة الأساس، وإنما أهداف تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، مما يعني دخول هذه الدول ضمن منظومة التوسع العسكري الأمني خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، وذلك في إطار سياستها الرامية إلى تكريس زعامتها للعالم، وتعاظم وزنها على الساحة الدولية وكسب المواقع في مختلف المناطق عن طريق إقامة تحالفات إستراتيجية للقضاء على الإرهاب.[8]

فإحداث 11 أيلول العام 2001، تعد مؤشرا بارزا يؤرخ لبداية عهد جديد في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي والدولي. كان من نتائجها رسم خريطة جيوسياسية عالمية جديدة، تجسد الصراع الإقليمي والدولي بشكله الجديد وتكشف بجلاء عن ميل ميزان القوة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية منذ حربها في أفغانستان ثم في العراق. اثر هذه التحولات شعرت حكومات وأنظمة المنطقة العربية بقناعة الولايات المتحدة بضرورة تغيير المنطقة، وتزايد إحساس الحكام العرب بالتهديد إزاء ما يرونه استهدافا من الولايات المتحدة لدولهم، في محاولة لتغيير القيم والأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية في العالم العربي، فالولايات المتحدة حاولت خلق نوع من التطابق بين ما هو عربي وما هو إسلامي، كمفاهيم إستراتيجية فيما يتعلق بالمصالح والتهديدات وإمكانيات العمل ودمج الدول العربية والإسلامية في شرق أوسط كبير يمتد من المغرب إلى اندونيسيا، واختراق الحدود بالتأثير الأمريكي في مجريات الأمور داخل العالم العربي وليس من خارجه، يرافق ذلك تغير في آليات التغيير الأمريكي المطلوب، إذ لم تعد الولايات المتحدة تستبعد اللجوء إلى القوة لتغيير النظم السياسية في العالم العربي.[9]

ان السياسة الخارجية الأمريكية نحو العالم العربي هي نتاج: للسياسة الداخلية الأمريكية ولمصالحها الحيوية في العالم اولا، ولجهود اللوبي الصهيوني ثانيا، فلا احد ينكر إن (إسرائيل) وأصدقائها في الولايات المتحدة، يمارسون نفوذا هائلا في صناعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية. وان فهم لهذه السياسة يتطلب فهما أعمق للمصادر المجتمعية والثقافية والحضارية والأمنية التي تغذي تصورات الأمريكيين حول العرب والمسلمين. وفي هذا السياق ، ينبغي إن نشير إن العلاقات الخارجية لأمريكا تطبخ من قبل ثلاثة هيئات رسمية هي: وزارة الخارجية، وزارة الدفاع (البنتاغون) ووكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA). وان كل هيئة تقدم تقريرها إلى مجلس الأمن القومي، الذي يتخذ القرار المناسب الخاص بالمشاكل المطروحة في المنطقة العربية على وجه العموم والمنطقة المغاربية بوجه خاص.[10]

وكان لإحداث 11 أيلول العام 2001، ومناخ الصدمة العالمية الذي خلفته، الأثر البالغ على العلاقات الدولية، وتنامي القضايا الأمنية، ولم تسلم العلاقات المغربية الأمريكية من تداعيات هذه المرحلة. فقد تبين أن التعاون والتنسيق الأمني المغربي الأمريكي بدا يحظى بالأولوية على باقي إشكال التعاون الأخرى. فالإرهاب والتطرف الديني يعد من أهم القضايا التي تشغل بال الولايات المتحدة الامريكية، اذ ان هناك حربا معلنة بين الولايات المتحدة وحركات الإسلام السياسي في المنطقة، هذه الحرب تصاعدت منذ انهيار المعسكر الاشتراكي، فأصبح الإسلام يشكل عدوا استراتيجيا بديلا، خصوصا بعد أحداث 11 أيلول العام 2001، فقد أخذت تلك الحرب بعدا عالميا، مع التركيز على العالم الإسلامي والعربي.

فأصحاب القرار في البيت الأبيض ينطلقون من فكرة ان منبع الإرهاب يتمثل في منطقة الشرق الاوسط (والتي تضم إلى جانب الدول العربية إيران وأفغانستان وباكستان) والمغرب العربي، لذلك يجب إجراء إصلاحات جذرية في العالم العربي والإسلامي وإدماجه في مظلة الضامن الأمريكي والأوربي. إذ يثير المغرب العربي الذي يعد نقطة الارتكاز الجغرافي التي تضم مصادر الطاقة في شمال أفريقيا اهتماما متزايدا من جانب الولايات المتحدة التي تسعى إلى تعزيز وجودها على حساب العلاقات المتميزة مع أوربا. طارحتا فكرة إقامة قواعد عسكرية في كل من المغرب وتونس والجزائر تكون أداتها للتدخل السريع في القارة الإفريقية في إطار الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بالحرب الاستباقية ومحاربة الإرهاب. وهنا تبرز أهمية وخطورة القواعد الأمريكية في المغرب والتي عدت ومنذ منتصف القرن العشرين ذات أهمية إستراتيجية مع ما يمتلكه المغرب من

موقع استراتيجي خطير قد يعد أكثر أهمية من أوربا بالنسبة للولايات المتحدة فهو يقع في مواجهة السواحل الشرقية للولايات المتحدة عبر الأطلسي.[11]

ثانيا- دوافع العلاقات المغربية الأمريكية وعوامل توثيقها:

أن العلاقات المغربية الأمريكية تفرز تشابها في مقاربة الطرفين للقضايا التي يطرحها النظام الدولي تعود إلى تماشي النظام الملكي المغربي مع الخط العام للمصالح السياسية والاقتصادية الأمريكية في المنطقة العربية والأفريقية. وقد ساهم في توثيق العلاقات بين المملكة المغربية والولايات المتحدة عدة عوامل رئيسة شكلت دوافع للبلدين للمضي في هذه العلاقات:

1- الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي للمملكة المغربية: إذ تأتي مكانة المغرب في الإستراتيجية الأمريكية في سياق تحكمه عدة محددات ، تتمثل في رغبة أمريكا في استغلال الموقع الاستراتيجي للمغرب بصفته دولة تنتمي إلى عدة وحدات إقليمية ودولية مهمة. فالمغرب دولة عربية، إسلامية، افريقية ومتوسطية، وكل واحد من هذه الأبعاد يقودنا إلى المصالح الأمريكية في المنطقة وإستراتيجيتها لتحقيق هذه الأهداف ، فالمغرب في إطاره الإقليمي يكتسي أهمية كبرى بسبب علاقته الحيوية بالأمن في البحر المتوسط والأهمية الإستراتيجية كممر بحري ضروري لاقتصاد الدول الغربية.[12]

ففي الدراسات الإستراتيجية الأمريكية، وفيما يخص المغرب يمكننا التمييز بين نوعين من الاعتبارات الأولى تتعلق بامتيازات الموقع الجغرافي للمغرب، والثانية خاصة بمكانة المغرب منذ الحرب العالمية الثانية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية على المستوى العالمي ، في هذا الاتجاه يعد المغرب حلقة وصل لمنطقة إستراتيجية تمتد من السواحل الأطلسية حتى جبال إيران نظرا لما تشكله من أهمية قصوى بالنسبة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج لتسهيل أي تدخل سريع في المنطقة.

إذن الاهتمام الأمريكي بالمغرب هو اهتمام استراتيجي عسكري بالمقام الأول ، فالموقع الاستراتيجي للمغرب شكل أهمية كبرى مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث استخدم الحلفاء ارض المغرب نقطة انطلاق لتطويق الاتحاد السوفييتي، وبالنسبة للإستراتيجية الأمريكية، شكل المغرب حزاما امنيا لأمريكا يستوجب السيطرة عليه وعدم إعطاء الفرصة للقوات المعتدية باستغلاله واستخدامه كقواعد بحرية وجوية لهجماتهم ضد الأراضي الأمريكية. [13]

2- توجهات السياسة الخارجية للمملكة المغربية التي تكرست طيلة حكم الملك(الحسن الثاني) وولده الملك(محمد السادس): والتي نسجت علاقات متميزة مع الغرب ارتكازا على كونه يجسد الاختيارات الليبرالية التي ظل الخطاب الرسمي يتناولها مركزا على الواقعية والاعتدال في التعامل مع المحيط الدولي.

فالمغرب الذي سار على إتباع إيديولوجية تتسم بالواقعية والانفتاح والحياد فلم يكن بحكم الجوار الجغرافي الأوربي وبحكم نوعية الروابط الدولية التي شدته تقليديا إلى أوربا، بعيدا عن أجواء الاستقطاب الدولي بين المعسكرين (الاشتراكي والرأسمالي) ذلك لأنه لم يفلت من أحكام التحولات المثيرة التي أجبرت أوربا نفسها إن تعيشها. ألا إن المغرب لم يتأرجح طويلا بين الشرق والغرب إذ كان قد حسم آمره واختار التوجه الغربي فكان النظام الملكي المغربي يمثل التوجه الغربي الليبرالي في الشمال الإفريقي.

ومن الواضح إن المغرب استطاع استغلال بعض المعطيات التي تتوفر له (كالموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي حضي به وامتلاكه لبعض المعادن المهمة وبعده العربي و الإسلامي) للحصول على الاهتمام الأمريكي ، فأصبح المغرب واحدا من اقرب الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة الامريكية في أفريقيا والعالم العربي والإسلامي.[14]

وهذا بطبيعة الحال أعطى دفعا للنظام المغربي للرهان على ضمان التأييد الأمريكي للقضايا المصيرية بالنسبة للسياسة الخارجية المغربية (قضية الصحراء الغربية وقضية مدينتي سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما المحتلة من قبل اسبانيا إلى جانب بعض القضايا المتعلقة بالهاجس الأمني والعسكري كالهجرة والإرهاب ومسيرة الإصلاح الديمقراطي في المغرب) ** لذا لم يرى المغرب انه من الحكمة المغامرة بخسارة أهم القضايا التي تهم السياسة الخارجية المغربية (وتأتي في مقدمتها قضية السيادة على الصحراء الغربية التي يلتقي على أهميتها كل من القصر الملكي والحكومة و المعارضة).

3- سياسة دعم الحوار بين العرب و (إسرائيل) التي انتهجتها الملكية المغربية: لإيجاد تسوية للنزاع العربي (الإسرائيلي) والذي يعد من الهواجس المركزية في السياسة الأمريكية بحكم تداعياته على مصالحها في المنطقة. فقد قامت السياسة الأمريكية في المنطقة العربية منذ العقد الخامس من القرن العشرين على عدة ثوابت أهمها الحيلولة دون امتداد النفوذ السوفييتي إلى المنطقة العربية لاسيما المغرب العربي .

في المدة التي سبقت سقوط الاتحاد السوفييتي، وتثبيت نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة باعتبارها القوة العالمية الأولى. وضمان امن (إسرائيل) وتفوقها العسكري وحماية المصالح الأمريكية في المشرق والمغرب العربي. وبغية الوصول إلى هذه الأهداف ، أوجدت الولايات المتحدة تحالفات (أمريكية–عربية وإسلامية) تخدم مصالحها وقد فرضت هذه التحالفات عليها ايلاء عناية خاصة للدول الحليفة وضمان مصالحها وضمان استقرار أنظمتها الحاكمة ومع إن هذه العناية كانت بدرجات بحسب أهمية موقع الحليف والدور المنتظر منه وقدرته على التأثير في المصالح الأمريكية، فان دور وفاعلية الحليف المغربي يبرز بقوة على ساحة العلاقات الأمريكية العربية.[15]

كما يبرز عبر الموقع المتقدم للمملكة المغربية ضمن الترتيبات الأمريكية في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري. فقد كان الملك (الحسن الثاني) عرابا لاتفاقية (كامب ديفيد) بين مصر و(إسرائيل) عام 1979، كما شجع القادة العرب والفلسطينيين على إقامة حوار مع (إسرائيل) وأقام علاقات سرية وعلنية مع (إسرائيل) منذ خمسينيات القرن العشرين، وتنامي نفوذ الجالية اليهودية في النظام السياسي المغربي. إلى جانب رعاية مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي عام 1994، والذي عد الوجه الاقتصادي لمؤتمر مدريد للسلام عام 1991.[16]

4- الأزمة الاقتصادية التي يعيشها اقتصاد المملكة المغربية وحاجتها إلى المساعدات والقروض الأمريكية:

بعد الاستقلال عام 1956، شرع المغرب بتنظيم وتطوير علاقاته الاقتصادية مع دول العالم الأخرى، والبدء بتطوير وتنمية الاقتصاد، ساعد في ذلك موقعه المجاور لأوربا التي كانت بحاجة إلى الثروات المعدنية والمنتجات الزراعية المغربية فضلا عن الصيد البحري في سواحل المغرب المتوسطية الغنية بالأسماك لذلك سعى المغرب لتوثيق علاقته مع السوق الأوربية المشتركة وصل إلى حد المطالبة بالعضوية. ألا أن القبول بانضمام البرتغال واسبانيا إلى السوق الأوربية المشتركة في عام 1986، حسم التنافس (مع المغرب) لصالح هذه الدول التي تنتج منتجات زراعية مشابه لتلك التي ينتجها المغرب الأمر الذي زاد من وطأة الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها اقتصاد المغرب صاحب ذلك ارتفاع نسبة التضخم والديون الخارجية بفوائدها وعجز الميزان التجاري وضعف الاستثمارات وفشل الكثير من المشاريع، واستفحال المشكلة الاجتماعية المتمثلة في تهميش الكفاءات وارتفاع معدلات البطالة، بسبب عجز القطاعات العامة والخاصة عن استيعابهم.

وظلت هذه الأزمة في جانبيها الاقتصادي والاجتماعي محطة لتضارب الآراء حول إمكانية تقليلها وايجاد الحلول اللازمة لها.

فوجد المغرب ان الحل يكمن في الاقتراض من صندوق النقد الدولي والدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وذلك لمقدرتها الاقتصادية العالمية التي تتمتع بها، وسيطرتها على مصادر التمويل الخارجي كصندوق النقد الدولي وغيره، والتي تمنح القروض والمساعدات المالية للحكومات التي تكون اقتصادياتها بحاجة إلى هذه القروض وحسب مواقفها من القضايا التي تهم السياسات الأمريكية وبحسب ولائها لها. فالمغرب لا يزال يتسلم مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة تقدر بنحو (500) مليون دولار سنويا فضلا عن مساعدته على إعادة جدولة ديونه البالغة (20) مليار دولار.[17]

5- التراجع الملحوظ في التواجد الأوربي على الساحة المغاربية، والمغربية خاصة: شجع الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام سياسة ملء الفراغ الذي خلفه تراجع المصالح الأوربية خاصة الاقتصادية منها في الدول المغاربية لاسيما المملكة المغربية، لأسباب عديدة منها ما هو متعلق بالشأن ألمغاربي، ومنها ما هو متعلق بالمخاوف الأوربية، فقد لجأت الولايات المتحدة ومنذ الستينيات من القرن العشرين لاستخدام المعونة الاقتصادية الخاصة لتحقيق أهدافها المتعلقة بالاحتفاظ بالقواعد العسكرية وبالمصالح الاقتصادية في المغرب. إلى جانب تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للنظام الملكي والحيلولة دون نشوب اضطرابات أو تغيير في الإطار السياسي القائم في المملكة المغربية.[18]

ألا أن الولايات المتحدة كانت تدرك جيدا أن التواجد الأوربي في المغرب العربي عامة والمغرب على وجه الخصوص له جذور تاريخية عميقة، وان تخطيها أو منافستها أمر لا يخلو من صعوبة ألا أن الولايات المتحدة وجدت أن فرصة تفردها بالمنطقة المغاربية أصبحت مواتية مع توافر مجموعة من المعطيات في إطار رهانها على منافسة أوربا على المنطقة المغاربية منها:[19]

أ- التناقضات التي تحملها السياسة الأوربية تجاه دول المغرب العربي، وذلك لتعدد مراكز القوى الأوربية، الأمر الذي أدى إلى عرقلة إمكانية ترسيخ الفضاء الاقتصادي الأوربي الواسع.

ب- طغيان الهاجس الأمني على العلاقات الأوربية المغاربية، المتمحور حول (الهجرة غير الشرعية،التطرف الديني والمخدرات) الأمر الذي أدى إلى إن تسود ضفتي المتوسط حالات

من الشد والتوتر إلى درجة تصبح فيها اتفاقية الشراكة مجرد نصوص ميتة، مما أدى إلى تزايد مصادر الاختناقات الخارجية للاقتصاديات المغاربية مما أدى بها للبحث عن مخرج ينتشلها من أوضاعها المتردية، وهذا ما حاولت تقديمه الشراكة المغاربية الأمريكية.

ج- الخلافات المغاربية البينية، لاسيما بين المملكة المغربية والجزائر، فالخلاف الجزائري المغربي في إطاره السياسي أحرج القوى الأوربية وبخاصة فرنسا إذ إن أي خطوة تخطوها فرنسا تجاه دولة منهما تحسبها الأخرى خطوة ضدها.

د- استطاعت الولايات المتحدة من التحكم بظاهرة عدم الاستقرار السياسي ألامني والصراعات العنيفة بين مختلف القوى السياسية، وخصوصا التيارات الإسلامية إلى جانب التدهور في الأوضاع الاقتصادية وتفاقم المديونية.

6- تبني الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجية جديدة حيال المنطقة المغاربية: كطرحها لمشروع الشراكة الاقتصادية لتركيز نفوذها في المنطقة في الجانب الاقتصادي وقد بدأت هذه الإستراتيجية بشكل واضح العام 1998، حيث اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع شراكة مع الدول المغاربية (المغرب، تونس والجزائر). أو ما عرف بمبادرة (ايزنستات) والتي تتمحور أساسا في تحرير التجارة أو تطوير القطاع الخاص والإصلاحات الهيكلية للاقتصاديات المغاربية وتطوير الاستثمارات. إلا إن هذا المشروع فشل في تحقيق أهدافه في خلق ما يشبه منطقة تبادل حر بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، وذلك لأسباب واعتبارات سياسية واقتصادية أهمها: [20]

- التوتر السائد في العلاقات المغربية الجزائرية على خلفية قضية الصحراء الغربية.
- عزل كل من ليبيا وموريتانيا عن المشروع.
- التفاوت الاقتصادي القائم بين البلدان المغاربية.

لكن هذا الفشل لم يؤدي إلى إلغاء الفكرة، وتم تحويل برامجها الجزئية إلى وكالات أمريكية متخصصة واستمرار تخصيص ميزانية سنوية لها، ولان الولايات المتحدة الأمريكية تدرك مدى أهمية المنطقة في لعبة التوازنات الدولية بين القوى الكبرى في العالم. أبرزت مقاربة ثنائية تعتمد سياسة خاصة إزاء كل دولة، لذا خصصت للمغرب اتفاقية (التبادل الحر) الموقعة العام 2004، والتي دخلت حيز التنفيذ العام 2010، وهي اتفاقية لإلغاء الحواجز الجمركية القائمة بين البلدين والعمل على إلغاء أدنى حاجز مقيد للنشاط الاقتصادي والتجاري وتقع هذه الاتفاقية في إطار (دائرة

التنمية المتسعة) وهو مخطط يجعل من المكسيك مركزا للمنتجات الأمريكية بأمريكا اللاتينية والمغرب مركزا بإفريقيا والأردن مركزا بآسيا.[21]

الهدف الأساسي في حقيقة الأمر وغير المعلن للولايات المتحدة من وراء عقد هكذا اتفاقية مع المغرب هو الرغبة الأمريكية في الاستحواذ على السوق العالمية ومحاولة قطع الطريق على كل هيمنة اقتصادية ثنائية كانت أو إقليمية. وتبين السعي الأمريكي لخلق أمر واقع اقتصادي دولي تهيمن على منظومته القانونية عبر تعميم النموذج الأمريكي في المنطقة العربية وتعزيز موقعها في المغرب العربي والمنطقة المتوسطية، إلى جانب محاصرة منابع الإرهاب في الاعتقاد الأمريكي، وذلك عبر تمرير مشروع الشرق الأوسط ومشروع تأهيل العالم العربي والإسلامي.[22]

7- التعاون المغربي الأمريكي في المجال الأمني والعسكري: وتتمثل دوافع المملكة المغربية في هذا الإطار في:

أ- إعداد وتجهيز القوات المسلحة .

ب- المساعدة في ضمان السلم الأهلي.

ج- المساعدة لدرء مخاطر التهديدات الإقليمية.

فأمن المملكة المغربية كان ولا يزال يتمثل في عنصرين أساسيين، الأول هو استكمال الوحدة الترابية، والثاني هو ضمان الاستقرار. كما ارتبط الأمن المغربي بطبيعة السياسة المتبعة على المستوى الدولي. ففي الوقت الذي حصل المغرب فيه على استقلاله نهج سياسة تحالف مع المعسكر الغربي للحصول على المساعدات العسكرية والدعم السياسي مما يساهم في حماية وضمان المصالح الحيوية للمغرب. في هذا الإطار شكل الجانب الدفاعي أو العسكري المحرك الرئيس للتحرك الخارجي.[23]

ومن هنا فان اهتمام المغرب الأول كان يتمثل في تأمين دفاعاته وذلك عبر تحديث ترسانته العسكرية الشيء الذي كان يتطلب دعما عسكريا خارجيا في إطار شراكة مع قوة عظمى. ونظرا لسياق الحرب الباردة وللتوجه الغربي للمملكة المغربية فان الولايات المتحدة الأمريكية شكلت الداعم الأول للمغرب.

فمنذ الستينات عدت الولايات المتحدة الأمريكية المملكة المغربية كعنصر معتدل في المنطقة ومن ثم فان استقراره أمر حيوي. وبناءا على مجموعة من المصالح الإستراتيجية والسياسية عملت الولايات المتحدة على تزويد المغرب بمجموعة من المساعدات العسكرية.[24]

فأصبحت أمريكا مصدرا رئيسا للسلاح في المغرب، إذ تم الاستفادة من الأسلحة الأمريكية في الحرب ضد جبهة البوليساريو حول الصحراء الغربية. عبر التوقيع على عدة اتفاقيات في إطار برنامج المبيعات العسكرية الخارجية. فقد فرضت حالة الحرب المستمرة لعقود على المغرب إن يحاول الحصول على الدعم العسكري الأمريكي إلى جانب الدعم السياسي والاقتصادي. فابرم المغرب وأمريكا اتفاقا عسكريا يمنح لقوات الانتشار السريع الأمريكية تسهيلات للمرور، تشمل مطار الدار البيضاء والمطار العسكري لسيدي سليمان، كما يسمح للقوات الأمريكية بالاستخدام اللوجستي للقواعد المغربية. وبالمقابل استفاد المغرب من مساعدته في بناء الجدار الأمني في الصحراء الغربية.[25]

أما الدوافع الأمريكية فتتمثل في:

أ- التواجد العسكري الأمريكي في حوض المتوسط والشواطئ الغربية الإفريقية للأطلسي لبناء قواعد عسكرية أمنية تساهم في ترصين إطار الأمن القومي الأمريكي.

ب- ضمان سلامة خطوط الملاحة للإمدادات النفطية عبر المتوسط والأطلسي.

ج- الحاجة لمنطقة جيوستراتيجية للتدخل السريع.

وقد توج هذا التقارب بتشكيل لجنة عسكرية مشتركة بين البلدين، وهي أول هيئة من هذا النوع بين البلدين. إن هذا التقارب عكس مستوى اهتمام المسئولين الأمريكيين، وقد كان ذلك واضحا حيث تم التأكيد على أهمية الجناح الجنوبي للناتو بالنسبة لأمن المغرب. ولكون المنطقة تمر بحالة مستمرة من التهديدات الأمنية فان التعاون العسكري الأمريكي المغربي سيستمر لمواجهة التهديدات الجديدة التي قد تهدد امن المغرب ومعه المصالح الأمريكية. لذا سيأخذ مفهوم الأمن المغربي مفهوما جديدا لدى الإستراتيجية الأمريكية، وبالتالي إبعادا جديدة للتعاون المغربي-الأمريكي.[26]

8- ما هو مرتبط بالتصور الأمريكي للدفاع الوطني: فالولايات المتحدة بالرغم من دورها الرئيس على الساحة الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي إلا أنها تعتقد انه ليس بالإمكان حل مشاكل العالم بشكل منفرد، الأمر الذي يستوجب ضرورة تعزيز التعاون الدولي، وخاصة مع الدول الحليفة والصديقة، وقد جرى التأكيد على هذه المعاني في عدة لقاءات بين المسئولين الأمريكيين والمغربيين. ويرتكز المنظور الأمريكي للدفاع الوطني على دعم الحزبين الديمقراطي والجمهوري لسياسة الدفاع الوطني التي تبلورها وتنفذها الحكومة، عبر: [27]

أ- منح الاعتمادات الكافية لضمان مستوى مرتفع للقوات المسلحة وتعزيز قدرتها على التدخل بالخارج.

ب- التنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات.

ج- التعاون الدولي.

فالدفاع عن المصالح الوطنية للولايات المتحدة يمر عبر نهج إستراتيجية تتظافر فيها القوات المسلحة والعمل الدبلوماسي. وفي هذا السياق تندرج المبادرات التي يقوم بها المسئولين الأمريكيون في مختلف بقاع العالم والتي تفضي إلى التعاون في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية مع بعض البلدان ومنها المملكة المغربية.

وهكذا فان الولايات المتحدة الأمريكية تنهج مقاربة شمولية في علاقتها مع المغرب تكمن من جهة، في تعميق وتنويع التعاون الثنائي، كما تتجسد من جهة ثانية في إدماج المملكة المغربية في إستراتيجية الدفاع الوطني الأمريكي المطبق في حوض البحر المتوسط. [28]

9- اثر إحداث الحادي عشر من أيلول العام 2001،على العلاقات المغربية الأمريكية: فقد ساهمت أحداث 11 أيلول في إجراء تعديلات كبرى على الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، إذ أصبحت في جزء كبير منها تبنى على أساس موضوعة الإرهاب كأولوية توجب التحرك للدفاع عن امن الولايات المتحدة والحفاظ على مصالحها الحيوية عبر العالم، مما دفعها إلى إعلان حربها ضد الارهاب التي أشركت فيها العديد من الدول العربية والإسلامية. وفي هذا الصدد ادخل المغرب ضمن ترتيب امني وإستراتيجية جديدة، خاصة بعد إن تعرض المغرب لعمليات إرهابية هو الأخر من قبل (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، إذ تعززت الصلات الأمنية بين المغرب والولايات المتحدة. وتواصلت الجهود المشتركة لمكافحة هذه الظاهرة وذلك عبر إجراء مناورات عسكرية أمريكية مغربية بالساحل الأطلسي عرفت بمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، كما ساعدت المغرب الولايات المتحدة في حربها في أفغانستان والعراق بإرسال ضباط الاستخبارات المغربية للمساعدة بالكشف عن أعضاء القاعدة من أصول مغربية.[29] إذ أقدم تنظيم القاعدة على استخدام المغرب كقاعدة خلفية لاستقطاب مسلحين في العراق وأفغانستان والصومال ولهذا تعتقد الولايات المتحدة إن المساعدة التي تقدمها المملكة المغربية تعد بالغة الأهمية في هذا المجال وان المغرب يعد شريكا استراتيجيا لا غنى عنه في إطار مواجهتها المخاطر التي تواجه الأمن الأوربي والأمريكي في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي.

10-الإصلاحات الداخلية(الديمقراطية وفي مجال حقوق الإنسان) في المملكة المغربية: طيلة تسعينيات القرن العشرين. ساهمت هذه التطورات والتشريعات في تحسين صورة المملكة والنظام الملكي المغربي لدى المسئولين الأمريكيين.

وقد تدعم هذا العامل بعد تسلم الملك (محمد السادس) العرش المغربي في تموز العام 1999، بعد وفاة والدة (الحسن الثاني). بفعل قراراته الداعمة لحقوق الإنسان وتصفية ارث الماضي وتعويض ضحايا الاعتقال السياسي وإطلاق الحريات والإصلاحات الديمقراطية وجعل الحكومة تناوبيه باعتبارها تجربة رائدة في العالم العربي، والتي من شانها أن تساهم في مسلسل الإصلاح لاسيما في الشأن الاقتصادي.[30]

ثالثا- مخاطر خسارة الدعم الدولي والأمريكي للقضايا المغربية:

لقد شكلت مجموعة من القضايا، والتي عدت بعضها المملكة المغربية قضايا مصيرية، نقطة التقاء أو نقطة تقاطع مع الولايات المتحدة وحتى المجموعة الأوربية ، إذ تمس بعض هذه القضايا الوحدة الترابية للمملكة المغربية، كالنزاع على الصحراء الغربية، في حين تمثل مسالة استمرار الاحتلال الاسباني لمدينتي سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما، الواقعة على الساحل المتوسطي للمغرب، قضية سيادية ، إلى جانب بعض القضايا التي تتعلق بالهجرة غير الشرعية وتنامي دور المنظمات الإرهابية وما تطرحه هذه القضايا من مشاكل اقتصادية وتنموية وتظهر الخلل في الأنظمة الدستورية والديمقراطية في الدول المصدرة للمهاجرين وتصاعد الدور المؤثر للحركات الإسلامية المتطرفة ، لاسيما في دول الشمال الأفريقي والتي تبقي الهاجس الأمني هو المسيطر على العلاقات مع الاتحاد الأوربي وتؤخر قيام مشروع الشراكة الاورو – متوسطي، مما يفتح المجال واسعا للولايات المتحدة لتمارس ضغوطها الاقتصادية والعسكرية على المنطقة، وفي ذات الوقت نلحظ التخوف المغربي من احتمالية خسارة الدعم الأمريكي والدولي لقضاياها الوطنية أو السيادية في حال أبدت بعض التراخي في دعمها للإستراتيجية الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول . لذا كان لابد لنا من التعرف على الموقف الأمريكي من هذه القضايا والتي قد تعكر صفو العلاقات المغربية – الأمريكية المستقبلية إذا ما توافرت بعض المعطيات والتي قد تدفع بهذا الاتجاه:[31]

1- الموقف الأمريكي من قضية الصحراء الغربية: تشكل قضية الصحراء الغربية إحدى أهم

القضايا التي استرعت انتباه الساسة الأمريكيين، سواء تعلق الأمر بمرحلة الحرب الباردة، أو فترة ما بعد 1990، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية وان كانت أبان الحرب الباردة تتبنى موقفا واضحا وداعما للمغرب، إلا أنها وفي إطار ترتيبات النظام العالمي الجديد حرصت على تبني موقف غير واضح يتماشى والأهداف التي تمليها مصالحها، وهو ما تأكد بعد إحداث الحادي عشر من أيلول العام2001، لذا سيتم التركيز على الموقف الأمريكي من نزاع الصحراء الغربية ابتداء من العام 1975، وهو العام الذي انسحبت فيه اسبانيا من الصحراء الغربية.

وفي حقيقة الأمر إن الاهتمام الأمريكي بالصحراء ظهر خلال مدة حكم اسبانيا للصحراء، إذ تستطيع الولايات المتحدة من خلال الصحراء السيطرة لا على المحيط الاطلسي فقط بل والبحر المتوسط وشمالي وغرب القارة الإفريقية ، فضلا عن الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها هذه المنطقة ولم تخف الولايات المتحدة اهتمامها الشديد بمعادن الصحراء، بحيث امتلكت حصة لا تقل عن 25% من المشاريع كافة المقامة في الصحراء الغربية.[32]

ففي ظل الحرب الباردة وعلى الرغم من أنها فترة اتسمت بالتوازن بين القطبين السوفيتي والأمريكي، فان الولايات المتحدة استطاعت أن تحافظ على علاقاتها بالمغرب داعمتا الموقف المغربي في مطالبته بالصحراء، ومنذ بروز البوادر الأولى للنزاع الصحراوي، حيث برزت خلافات حادة بين الدول المغاربية خصوصا المغرب، الجزائر وموريتانيا حول مستقبل الإقليم. ولكن هذا الدعم كان مرهونا بضمان مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية والحفاظ على علاقات متوازنة مع الجزائر واسبانيا فيما يخص الصحراء، وهذا التحرك الأمريكي يعود لرغبتها بالمحافظة على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة فضلا عن خوفها من وقوع المغرب تحت النفوذ السوفيتي. لذا راهن الملك (الحسن الثاني) على مساندة المعسكر الغربي له ولاسيما الولايات المتحدة في الحفاظ على استقرار نظامه وفي ضم الصحراء الغربية إلى المملكة المغربية وهو مطلب يتفق حوله الحكومة والملك والمعارضة ويشكل سببا من أسباب الوحدة الوطنية المغربية ويبرر داخليا التزام الملك للنهج الغربي (الليبرالي).[33]

ورغم تأييد الولايات المتحدة لجهود الأمم المتحدة لحل مشكلة الصحراء الغربية إلا أنها لم تجد ضرورة للضغط على أي طرف للتوصل لتسوية ترضي أطراف النزاع (المغرب والبوليساريو مدعومة من قبل الجزائر) ما دام الوضع لم يبلغ حد الانفجار أو التصعيد العسكري. واستمر

موقفها على هذا النحو حتى اندلاع أزمة الخليج الثانية العام 1990، ففرضت هذه الأزمة على الولايات المتحدة من الناحية التكتيكية التحرك بكل طاقاتها لحشد التأييد العربي ومنه المغربي الذي سارع إلى تأييد التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت، في محاولة منه للتأثير على الولايات المتحدة من اجل أن تتخذ موقفا مساندا له، إلا أنها دعمت مخطط التسوية وأصرت على إبقاء قضية الصحراء الغربية في أروقة الأمم المتحدة.[34]

إلا أن نهاية عقد التسعينات شهد تحولا في الموقف الأمريكي تجاه مشكلة الصحراء الغربية فقد دعمت الولايات المتحدة تعيين الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) لوزير خارجية أمريكا(جيمس بيكر) في العام1997، كوسيط بين الإطراف المتنازعة لتسريع عملية الاستفتاء في الصحراء. ويبدو أن هذا الموقف كان مدفوعا بسببين رئيسيين، أولهما، المأزق الذي وصل إليه مسلسل السلام في الشرق الأوسط، لذا كانت الولايات المتحدة ترجوا من المغرب أن يلعب دورا لإحداث تقارب بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين) إما السبب الثاني، فهو رغبة أمريكا في حل المشكلة بهدف اقترابها من السوق الأفريقية عبر البوابة المغربية.[35]

إما التطرق لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الصحراء الغربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، فانه يفرض الأخذ بعين الاعتبار طبيعة التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه مجمل القضايا الدولية ومنها قضية الصحراء، نظرا لما أخذته القضية من أهمية سواء على المستوى الاستراتيجي أو كأداة تجاذب سياسي. فالموقف الأمريكي إزاء نزاع الصحراء الغربية أصبح يخضع في جوهره لإستراتيجية الحرب على الارهاب، وهو ما يجعل أية سياسة أمريكية تجاه المملكة المغربية أو إزاء نزاع الصحراء مرتبط بكيفية وكم التعاون المغربي مع أمريكا في حربها ضد الإرهاب.[36]

2- الموقف الأمريكي من قضية مدينتي سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما: تتمتع مدينتا سبتة ومليلية بموقع جغرافي واستراتيجي مميز، إذ تعدان مع جبل طارق المفاتيح الثلاثة المسيطرة على مضيق جبل طارق الحيوي المتحكم بالملاحة في البحر المتوسط والذي يربط بالمحيط الأطلسي عبر المضيق مرورا بالمدينتين.

وقد التزمت الولايات المتحدة بموقف يساير مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، ازاء مشكلة سبتة ومليلية طوال الحرب الباردة وما بعدها. ويعود ذلك إلى سببين: الأول، هو عدم طرح المغرب لقضية المدينتين بشكل رسمي أي انه لم يجعل من هذه القضية بؤرة توتر تهدد المنطقة بأسرها

بنشوب أزمة أو مواجهة عسكرية مع اسبانيا، لذلك كان الموقف الأمريكي يقوم على ضمان عدم وصول المشكلة إلى هذا الحد حفاظا على مصالحها مع البلدين. والثاني، يعود إلى ارتباط المغرب واسبانيا بعلاقات تعاون وصداقة مع الولايات المتحدة إلى جانب التحالف العسكري والأمني في الحوض الغربي للمتوسط. وتبدو الولايات المتحدة راغبة ببقاء الواقع الحالي واستمرار الاحتلال الاسباني للمدينتين والجزر، لأنها تشعر ان قدرات اسبانيا الدفاعية في المضيق ستكون أفضل بامتلاكها المدينتين.[37]

وكان لأحداث الحادي عشر من أيلول العام 2001، اثر كبير على النهج الأمريكي في التعامل مع القضايا التي تهدد مصالحها الحيوية، كما أعادت التساؤل عن تامين المصادر الحيوية الأمريكية في الدول الأخرى. وما يؤكد ذلك هو إقدام الولايات المتحدة خلال اندلاع أزمة جزيرة ليلى في تموز العام 2002، على الاستئثار بدور الوساطة المؤثر للتخفيف من حدة التوتر بين المغرب واسبانيا.[38]

3- الولايات المتحدة والعلاقات المغربية الأوربية: يشكل القرب الجغرافي والماضي الاستعماري والانتماء المشترك إلى الحوض المتوسطي، من أهم الروابط التي تربط دول المغرب العربي بأوربا ، كما يمثل البحر المتوسط المجال الحيوي بالنسبة لأوربا. إذ أن انعدام الاستقرار السياسي على الشواطئ الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط سوف يؤثر في الاستقرار الأوربي. فمنطقة المغرب العربي تمثل لأوربا مصدرا للمواد الخام اللازمة للصناعات الأوربية، وسوقا مصدرا للعديد من المنتجات الأوربية. كما أن أوربا أنشئت في منطقة المغرب العربي عددا من الصناعات الخفيفة. فضلا عن كونها مصدر وسوق رخيصة لليد العاملة التي تفتقر إليها أوربا.[39]

وقد نظمت العلاقات المغربية الأوربية عدة اتفاقيات تجارية منذ العام 1969، فشملت هذه الاتفاقيات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتبادل التجاري والتعاون الاستثماري وحماية اليد العاملة إضافة إلى القروض بشروط ميسرة. إلا أن من اخطر المشاكل التي تلاحق العلاقات المغربية الاوربية هي قضية الهجرة الغير شرعية، إذ يركز الاتحاد الأوربي على البعد الأمني لما يمثله هؤلاء المهاجرون من اصل دينية وثقافية تتداخل مع مسالة الإرهاب والتطرف حسب وجهة النظر الأوربية.[40]

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ان تحتل الدور الذي كانت تضطلع بها أوربا بعد أن

أدت المخاوف الأمنية الأوربية لانحسار دورها تدريجيا بالنسبة للدول المغاربية خاصة المملكة المغربية. فحوض المتوسط يعد أوربيا بمثابة حزام من النزاعات وبؤر التوتر، بسبب تنامي الاختلالات السياسية والاقتصادية منتجتا عدة مشاكل وتحديات كالهجرة المرتبطة بحالة التنامي الديموغرافي المهول في الجنوب المتوسطي، والذي تمثل الدول المغاربية ثقله الأكبر، وما تطرحه من مطالب العمل والتعليم والصحة. وما يتعلق باحتمال تحول المنطقة الجنوبية للمتوسط إلى مصدر تهديد عسكري في حالة صعود أنظمة معادية للغرب.[41]

وهنا يقدم المغرب نموذجا جديدا للتعاون الأمني، إذ لا يقتصر التعاون المغربي في هذا الإطار على الاتفاقيات الأمنية، بل يتجاوز ذلك إلى الإطار الجماعي من خلال الحلف الأطلسي، الشيء الذي أهله لاكتساب وضعية حليف أساسي من خارج حلف الأطلسي. وبذلك تكتمل فصول الخطة الأمريكية بإشراك المملكة المغربية والاتحاد الأوربي في إطار(برنامج الشراكة من اجل السلام) من اجل الأمن والاستقرار في الحوض الغربي للمتوسط وهو خاص بالحملة الدولية للحرب على الإرهاب التي تقودها أمريكا.[42]

4- الولايات المتحدة والإصلاحات الديمقراطية في المغرب: منذ أحداث الحادي عشر من أيلول والولايات المتحدة تنطلق في خطتها لمحاربة الإرهاب من فكرة أن منبع الإرهاب يتمثل في منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي، وذلك راجع لكون الأنظمة العربية عاجزة عن خلق الازدهار الاقتصادي بدولها وأنتجت عددا من المهمشين والمقصيين الذين يحملون مسئولية وضعيتهم للولايات المتحدة بسبب دعمها للأنظمة الفاسدة في الدول العربية الموالية للتوجهات الأمريكية في المنطقة، لذلك تطرح الولايات المتحدة كبديل محاولة خلق نوع من الازدهار الاقتصادي عبر إستراتيجية التبادل الحر والتي دخلت حيز التنفيذ بين المغرب وامريكا العام 2010.[43]

والجدير بالذكر ان الولايات المتحدة تعمل على عقد حوارات ونقاشات بهدف إلقاء نظرة على القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في منطقة الشمال الإفريقي وتتسع لتشمل: [44]

1) دعم المبادرات الأمريكية للترويج للديمقراطية في الدول العربية.
2) توثيق التحالف بين الولايات المتحدة ودول المنطقة لتأمين الشمال الإفريقي من أي أنشطة إرهابية، خاصة بوجود خلايا إرهابية موالية لتنظيم القاعدة في المغرب.
3) تأمين أبار النفط(الجزائر)لضمان تدفقها في الأسواق الغربية، مع الأخذ في الاعتبار، أن

غالبية الاستثمارات في هذا المجال أمريكية.

وتشكل الإحداث الجارية على المسرح العربي اليوم مصدر قلق رئيس للولايات المتحدة فهي تخشى أن تؤدي الثورات العربية إلى صعود مجموعات متطرفة إلى سدة الحكم في هذه الدول، وتخشى في الوقت نفسه أن تؤدي هذه الإحداث إلى تحفيز مجموعات مستاءة من سيطرة الدولة ومن تقييد للحريات ومن ضرب للممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان، فتسعى إلى زعزعة استقرار المملكة المغربية، لان أخر ما تود ان تراه إدارة(اوباما) ألان هو اندلاع أزمة رئيسة أخرى، أو نشوء ملاذات أمنة للمتطرفين في مناطق إستراتيجية مهمة، كالمغرب. لذلك عملت الولايات المتحدة على تشجيع الملك (محمد السادس) لإجراء إصلاحات حقيقية وتغييرات هيكلية ودستورية لمواجهة ردات الفعل الشعبية حيال الأوضاع المتردية في المملكة المغربية وحفاظا على استمرار النظام الملكي المغربي. وهنا لابد أن نذكر ان المظاهرات الشعبية التي خرجت في المغرب مطالبة بالإصلاح لم ترفع شعار(الشعب يريد إسقاط النظام) كما حصل في تونس، مصر، ليبيا، اليمن والبحرين وإنما رفعوا شعار (الملكية البرلمانية). فبادر الملك(محمد السادس) في الخطاب الملكي في التاسع من آذار العام 2011، بوضع خارطة طريق لحزمة من الإصلاحات الديمقراطية والتعديلات الدستورية على رأسها توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها من خلال تقوية صلاحيات الوزير الأول وجعل القضاء سلطة مستقلة وتثبيت مبدأ الجهوية في خطوة يمكن ان تطبع حكم (محمد السادس) للعشرية القادمة، على اعتبار أن ما جاء فيه تجاوز بشكل كبير مطالب الإصلاح المتضمنة في المذكرات والبيانات والمواقف المعبر عنها من قبل الفاعلين السياسيين في المغرب وتجمع شباب (حركة 20 فبراير) والذين دفعهم السياق العربي الملتهب إلى الخروج في مظاهرات في العشرين من فبراير 2011، ورفع خلالها الشباب حزمة من المطالب أبرزها إقرار إصلاحات سياسية عميقة من بينها(دستور ديمقراطي).[45]

رابعا- مستقبل العلاقات المغربية الأمريكية:

لا زالت إدارة الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) تعمل بخبرة الإدارات السابقة في تحديد نمط السياسات الموجهة نحو منطقة المغرب العربي، وربما تعد الإدارات الديمقراطية السابقة أكثر الإدارات التي فكرت في بناء علاقات متطورة مع الدول المغاربية، غير أن سياسات الإدارات الجمهورية أثبتت قدرة اكبر على تنفيذ ما توصلت اليه النخب الأمريكية من أساليب لزيادة نفوذها

والحفاظ على مصالحها في هذه الدول. فإذا كانت واشنطن تخشى من تأثير تنامي موجة اليسار في باحتها الخلفية في دول أمريكا اللاتينية، فهي تخشى من تنامي اليمين في الدول العربية والإسلامية.

فالولايات المتحدة الأمريكية لها مرتكزات ودعائم دبلوماسية تاريخية، تحرك علاقاتها الخارجية. ولها ضوابط تتحكم في علاقاتها مع مختلف الدول والتي يمكن حصرها في ركيزتين رئيسيتين هما:الطاقة والأمن القومي، وقد تضاف إليهما بعض المصالح والسلوكيات والمواقف السياسية، فالإدارة الأمريكية تبحث دائما عن طاقة رخيصة ونظيفة وتعمل بنفس الوقت على حمايتها وتأمينها من كل خطر خارجي.

إما الدعامة الثانية في السياسة الخارجية الأمريكية تكمن في مدى استمرار هذا البلد في قيادة العالم ومجابهة أعداءه في كل مكان وفي كل زمان منفردا أو مع حلفائه.(46)

وفي إطار رسم ملامح العلاقات المغربية الأمريكية المستقبلية، فلابد من الإشارة إلى أن هناك إلى جانب فرضية التعاون، وهي السمة الغالبة على العلاقات المغربية الأمريكية، مسائل خلافية عديدة تتراوح بين الخلافات الحادة المتعلقة بثوابت المملكة المغربية، وأخرى سطحية تتعلق بقضايا هامشية يمكن للطرفين تجاوزها بسهولة. لكن كل طرف يسعى لضمانها على حساب الطرف الأخر، وقضايا أخرى تسببت في خلقها الخلافات المغاربية–المغاربية، ما خلق فرصا للتدخل الأمريكي في شؤون الدول المغاربية منها: (47)

1) تشويه صورة الدين الإسلامي الحنيف بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، من قبل جهات غربية متطرفة تقوم بالترويج لأطروحة(صراع الحضارات).
2) اتخاذ مسالة محاربة الإرهاب حجة للضغط على الحكومات عبر فرض الإصلاح السياسي عليها، خصوصا وان المنطقة المغاربية كانت مشمولة ضمن خطة الشرق الأوسط الكبير للإصلاح المفروض من قبل أمريكا على دول العالم الإسلامي.
3) استمرار النزاع على الصحراء الغربية، لضعف الأداء العربي وضعف مكانة الدول المغاربية للضغط على واشنطن لاتخاذ موقف حاسم حول هذه القضية الحساسة. فالموقف الأمريكي يتصف بالغموض وعدم الثبات، مثلما هو حال الانقسام الأوربي وسياسة المحاور التي ساهمت في تعميق الخلاف المغربي– الجزائري، بدور فرنسي اسباني يساهم في تأجيل الحل وتعميق الخلاف.

4) مسائل حقوق الإنسان، إذ تطالب الدول المغاربية بإطلاق سراح السجناء من أصول مغاربية في السجون الأمريكية واحترام حقوق المسلمين من أصول مغاربية في أمريكا. وبالمقابل تمارس واشنطن ضغوطا متزايدة حيال المطالبة باحترام حقوق الإنسان في الدول المغاربية وخاصة في المملكة المغربية ووقف الخروقات المسجلة عليها، كما تبين التقارير الأمريكية والدولية، التي توفر لواشنطن ورقة ضغط إضافية على هذه الدول.

وفي ذات الوقت تخشى الولايات المتحدة من تحولات على الساحة الداخلية المغاربية، قد تؤدي مستقبلا إلى تهديد بقاء النظام الملكي المغربي واستقرار المملكة المغربية، مما يعني خسارة الحليف الأول في المنطقة، وهذا مالا تحبذه الإدارة الأمريكية، لاسيما في الوقت الراهن أو على المدى القريب والمتوسط أما طبيعة المخاوف الأمريكية فهي تكمن في:

1) الخشية من أن يؤدي ضعف الأداء الديمقراطي في المغرب إلى حدوث تقلبات سياسية، قد تنتج نظاما سياسيا متطرفا يقوده متشددين إسلاميين.
2) ضعف التنشئة السياسية وعدم ترسيخ روح المواطنة العصرية، فالمطالب الامازيغية في المغرب، وازدياد نسب الفقر و تهميش الإفراد خاصة فئة الشباب كلها أسباب تهدد بحدوث انفجارات اجتماعية قد تؤدي إلى الضرر بالمصالح الأمريكية في المنطقة.
3) الخشية من ان يؤدي استمرار الخلاف المغربي- الجزائري إلى ازدياد نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وجماعات تهريب البشر وخلايا الهجرة السرية، التي قد تستهدف المصالح الأمريكية في المنطقة.
4) الخشية من حرب بين الجزائر والمغرب حول تعثر تسوية قضية الصحراء الغربية، إذ لا تزال جبهة البوليساريو تضع في الاعتبار الخيار العسكري لدعم حقها في تقرير المصير (حسب وجهة نظرها) ، مما سينعكس بالضرورة على المصالح الأمريكية في المملكة المغربية والجزائر.

إذا فما هو المطلوب أمريكيا من المملكة المغربية لتحاشي الوقوع في هذه المخاوف: [48]

1) وضع إستراتيجية وطنية شاملة للنهوض بالاقتصاد المغربي والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الاستغلال الأمثل للطاقات المالية والبشرية .
2) إرساء الديمقراطية التشاركية والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان.
3) وضع آليات استباقية للتعامل مع الأزمات السياسية والاجتماعية، لتفادي تنامي الظواهر

المهددة لأمن المملكة المغربية والمهددة للمصالح الأمريكية أيضا، ومكافحة الجريمة المنظمة وظواهر الإرهاب والهجرة السرية.

4) وضع استراتيجيات وطنية لترقية المواطنة العصرية عبر التنشئة السياسية التي تستند إلى طرق حداثة في التلقين لقيم المواطنة، وتجنب الانقسام الاجتماعي، وعدم التواصل بين السلطة والإفراد.

5) تجنب أية حروب بسبب القضية الصحراوية في المستقبل.

هذه الملفات ستشكل المطلوب أمريكيا من المملكة المغربية، إلى جانب الثوابت المغربية الخاصة بالسيادة ووحدة المملكة الترابية. وإذا ما عرفنا أن فرضية التعاون بين المملكة المغربية والولايات المتحدة هي السمة الغالبة على السيناريو المستقبلي للعلاقات بين البلدين، وذلك لتوافر عدة معطيات تدفع وبقوة تجاه هذا السيناريو، كما أسلفنا سابقا ، فان التعاون المغربي الأمريكي سيتمحور حول هذه الملفات، لذا سنعنى بتتبع أهم المؤشرات والمعطيات التي تساند وتدعم هذه الفرضية والتي ستطبع العلاقات المغربية الأمريكية في المستقبل القريب والمتوسط على اقل تقدير.

1- الملف الاقتصادي: ويتمثل في تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بناء على ما تم توقيعه من اتفاقيات اقتصادية وتجارية بين الجانبين، الذي وصل إلى توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمملكة المغربية. وقد عمل المغرب بعد زيارة الملك (محمد السادس) لأمريكا العام 2000، على إدخال الإصلاحات المؤسساتية الضرورية لتوفير ضمانات الربح والاستقرار للمستثمرين الأجانب. ذلك عبر تحرير نظام التجارة وإصلاح قانون الاستثمار وإعادة تنظيم القطاع المالي والاستمرار في مشروع الخصخصة.

وتسعى الولايات المتحدة عبر اتفاقية التبادل التجاري الحر إلى دعم الزيادة التجارية الأمريكية ورفع فرص الدخول للأسواق بعد إلغاء الحواجز الكمركية أو غير الكمركية وتقوية وتطبيق القوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية وتحسين المناخ الاستثماري لصالح الشركات الأمريكية، لتدعيم مستقبل التواجد الاقتصادي الأمريكي وإضعاف النفوذ الأوربي في المملكة المغربية والشمال الإفريقي كله.[49]

ان هذه الاتفاقية في واقع الأمر ما هي إلا إلية أمريكية لفرض المشروع الأمريكي في المنطقة. وقد اعتمدت واشنطن على فرضه بقوة الاقتصاد وقوة السلاح. باعتبار ان الهدف غير المعلن عنه هو محاصرة منابع الإرهاب في الاعتقاد الأمريكي، وذلك عبر تمرير مشروع الشرق

الأوسط الكبير ومشروع تأهيل العالم العربي والإسلامي حسب المقاييس الأمريكية.

وبحسب المملكة المغربية، فان الاتفاقية من شانها إدماج الاقتصاد المغربي في المنظومة الاقتصادية الدولية وتكييفه مع المسلسل الجاري للعولمة والدفع بمتابعة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين المناخ القانوني للمعاملات الاقتصادية وتأهيل المقاولة المغربية ودعم قدرتها التنافسية وجلب الاستثمارات الأجنبية وتكثيف التحولات التكنولوجية وجعل المغرب أرضية للاستثمارات والشركات الدولية الراغبة في ولوج السوق الأمريكي بشروط تفضيلية. وبذلك سيبقى الملف الاقتصادي بين المملكة المغربية والولايات المتحدة احد أهم اوجه التقارب بين البلدين على المدى القريب والمتوسط. (50)

2- الملف الأمني والعسكري: أن قرب منطقة المغرب العربي من أوربا وامتلاكها موقعا استراتيجيا على ضفاف البحر المتوسط جعل المنطقة محل تنافس دولي وعالمي كبير للسيطرة على موارد هذه الدول، التي تعتبر من جهة أخرى بوابة على القارة الإفريقية الغنية بالموارد، ومعبرا هاما لهذه الموارد التي تحتاجها الدول الصناعية الكبرى، وبما ان الحفاظ على المصالح الأمريكية يستوجب منع القوى الدولية المنافسة وعلى رأسها الصين وروسيا والاتحاد الأوربي، فقد دخلت موارد الدول المغاربية ضمن دائرة النفوذ الأمريكي، التي تستوجب تواجدا أمريكيا كبيرا لحمايتها والمحافظة عليها.

لان المملكة المغربية ومنذ حصولها على الاستقلال وقضية استكمال الوحدة الترابية وتامين الحدود يعدان أهم محددات سياسته الدفاعية، فالهدف الأساسي للدفاع المغربي يتمثل في تدعيم الاستقلال وتحرير الأراضي التي لا زالت خاضعة للاحتلال، إضافة إلى مشكلة الحدود التي ظلت قائمة بين المغرب والجزائر مما أضفى طابعا من التوتر على علاقاته بجارته المباشرة التي شكلت خصمه التقليدي. أما أحداث الحادي عشر من أيلول فقد طرحت أمام الأمن المغربي تحديات جديدة. (51)

وتبعا لهذه التحديات أعلنت الولايات المتحدة إنها تعتزم انجاز برنامج لتحديث وإعادة هيكلة القوات المسلحة الملكية المغربية وتحسين نشاطها العسكري. ونستطيع أن نلحظ ذلك عبر زيادة نسبة المبيعات من الأسلحة الأمريكية إلى المغرب والتي بدأت تتصاعد بعد العام 2000، بشكل ملحوظ.

كما أن الحيثيات التي ترتكز عليها المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، هو مدى

الدعم المقدم من قبل المغرب في الحرب ضد الإرهاب. وان تخصيص ملايين الدولارات كمساعدات من اجل التنمية يندرج ضمن ثلاثة إبعاد: الحرب على الإرهاب ، اتفاقية التبادل الحر بين البلدين، مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، وعلى المستوى العسكري تم تخصيص(10)ملايين دولار سنويا في إطار برنامج التمويل العسكري(FMF) ويخصص لدعم مشتريات عسكرية للمغرب من الولايات المتحدة الهدف منها رفع قدرات المغرب في المراقبة والأمن في مضيق جبل طارق، والذي سبق ان استهدف من طرف المجموعات الإرهابية، كما ان هنالك البرنامج الدولي للتدريب والتعليم العسكري(IMET) المخصص لتكوين وتدريب (70) طالب عسكري مغربي في الولايات المتحدة سنويا.[52]

ويتحدد إطار الإستراتيجية الأمريكية لعالم ما بعد الحادي عشر من أيلول، وما حددته من خطوط عريضة لهذه الإستراتيجية يرتكز أساسا على ضرورة انخراط دول المنطقة وحكوماتها إلى جانب واشنطن في إطار حربها على الارهاب، وهو ما تعتبره الولايات المتحدة عملا يستحق المغرب المكافئة عليه.

ويتضح إن برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية للمغرب في السنوات الأخيرة تتمثل في : [53]

- برامج التأطير والتدريب والذي أتاح إجراء تدريبات بأمريكا والتي تدخل في إطار البرنامج الأولي للتربية والتكوين العسكري.
- تحويل ملايين الدولارات على شكل تجهيزات عسكرية لصالح القوات المسلحة الملكية.
- التدريبات المشتركة منذ عدة سنوات داخل المغرب.
- الإعمال المتعلقة بأشغال البناء لقاعدة سيدي سليمان.

إما عن البرنامج المستقبلي للتعاون العسكري المغربي الأمريكي فقد قسم إلى:- ما هو مقرر على المدى القريب والمتوسط، وما هو مقرر على المدى البعيد.

فبالنسبة لما هو مقرر على المدى القريب والمتوسط:-

- الاستمرار في عمليات التبادل العسكري.
- الاتصال بين الشخصيات العسكرية ونقل التكنولوجيات و تطوير الكفاءات.
- تشجيع حوار استراتيجي على أعلى مستوى بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يتعلق ببرنامج التعاون المقرر على المدى البعيد:-

- تتحمل الولايات المتحدة تكاليف عملية الإصلاح العسكري للجيش المغربي.

– إصلاح القدرات الدفاعية وإعادة تنظيمها، إذ تم التعاقد على تجديد ترسانة المغرب بأسلحة أمريكية ضمن برنامج ضخم لإعادة الهيكلة تمتد لغاية العام 2025.

وتأسيسا على ذلك يمكننا القول ان السياسة الأمريكية تجاه قضية الأمن المغربي بنيت على ارتباط المملكة بالمصالح الأمريكية في المنطقة، فكانت بذلك المساعدات الأمريكية المقدمة للمغرب بهدف حماية أمنه تدخل في إطار إستراتيجية شاملة الهدف منها تحقيق التوازن الإقليمي.

ومع التطورات الدولية وتغير التهديدات التي تهدد الأمن القومي المغربي وبالتالي المصالح الأمريكية، أصبحت السياسة الأمريكية تنحو منحا جديدا يتمثل في ربط الأمن المغربي بالمفهوم الجديد للأمن القومي الأمريكي، الذي يرمي إلى القضاء على أسباب التهديد قبل وقوعه. لذا سيكون التعاون الأمني والعسكري بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية من الملفات الرئيسة التي تطبع العلاقات المستقبلية للبلدين على المدى القريب والمتوسط.

3- ملف الحرب على الإرهاب: يعد التعاون في مكافحة الإرهاب نقطة اتفاق شديدة الأهمية من المنظار الأمريكي لقياس درجة تعاون الدول المغاربية مع واشنطن، التي تدرك ان تكامل ادوار الدول في مكافحة الإرهاب يساهم في تحقيق أهداف السياسة الأمنية للولايات المتحدة من خلال تقاسم المهام وتشارك الأدوار مع الدول المغاربية وبالأخص مع المملكة المغربية.

وليس بإمكان الولايات المتحدة إنكار مسؤوليتها بظاهرة العنف الديني والإسلام السياسي في الدول المغاربية. فأمريكا شجعت العرب الأفغان على محاربة الخطر الشيوعي إثناء الاحتلال السوفيتي لأفغانستان للأعوام 1979-1989، ثم غض واشنطن الطرف عن ممارسات السلطات السياسية في الدول المغاربية حيال منع الإسلاميين من النشاط السياسي والمشاركة في الانتخابات للوصول للحكم، خشية سيطرة الإسلاميين على السلطة واحتفاظهم بها إلى الأبد، ومحاكاة تجربة الثورة الإسلامية الإيرانية التي تسببت في خسارة حليف استراتيجي لواشنطن في منطقة الشرق الأوسط.[54]

وقد عادت مسالة مشاركة الإسلاميين في الحكم في جميع الدول المغاربية إلى الظهور من جديد، عبر ظاهرة الإسلام السياسي الحركي، وبخاصة مع الإحداث التي تمر بها المنطقة العربية وسقوط العديد من الأنظمة تحت وطأة التظاهرات والمواجهات الشعبية ضد الأنظمة السياسية الدكتاتورية.

وشكلت ظاهرة الإرهاب احد أهم التهديدات الخطيرة على المصالح الأمريكية في منطقة

المغرب العربي والساحل الإفريقي، خاصة بعد تنامي خطر ما يسمى (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) الذي أعلن عن ظهوره العام 2007، وتسيطر هذه التهديدات الخطيرة على تفكير النخب الأمريكية في واشنطن، التي تخشى استخدام تنظيم القاعدة العنف ضد المصالح الأمريكية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي.(55)

لذلك ذهب المغرب وبقوة خلف الموقف الأمريكي محاولا تبوأ دور قيادي مغاربي ضمن الحملة الأمريكية لمحاربة الإرهاب، فقد كان المغرب يكتفي في السابق بإعلان تأييده للقرارات الدولية، الا ان السياق الدولي لمرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول فرض عليه المصادقة على العديد من الاتفاقيات والعهود العربية والدولية الخاصة بالإرهاب، وسط مناخ سيطر عليه الهاجس الأمني.

ويتجلى ذلك واضحا من خلال قول الملك(محمد السادس):" لقد انخرط المغرب بقوة مع غيره من دول العالم في جبهة واحدة لمكافحة الإرهاب".(56)

وبالتالي فاختيار المملكة المغربية في المنطقة استراتيجي بالنسبة لوزارة الدفاع الأمريكية. فحسب نائب كاتب الدولة الأمريكي في الدفاع للشؤون الأمنية(بيتر رودمان) في تصريحه للصحافة المغربية بالرباط في 28\يناير\2003، "ان الولايات المتحدة الأمريكية قررت تقوية تعاونها الاستراتيجي العسكري والامني مع المغرب". وقال: "نحن جد فخورين لتعاوننا مع المغرب في محاربة الإرهاب".

ولهذا فالولايات المتحدة الأمريكية تثمن الموقف المغربي علانية كما تثمن التعاون الثنائي بين البلدين في مجال محاربة الإرهاب، إذ تؤكد السفيرة الأمريكية بالمغرب " اعتقد ان هذه المساندة كانت صادقة ونابعة من الأعماق وتنم عن شجاعة سياسية، وتشكل ترجمة ناصعة للإنسان المغربي الذي أعرب بصدق عن تعاطفه مع الولايات المتحدة". وهذا ما يجعل سيناريو استمرار التعاون بين المملكة المغربية والولايات المتحدة في اطار الحرب على الإرهاب، واردا في المستقبل القريب والمتوسط، لتوافر المعطيات الواردة سلفا. (57)

4- ملف الإصلاحات الداخلية في المغرب: يرتكز مشروع الإصلاحات الديمقراطية وإعادة كتابة الدستور المغربي الذي أعلن عنه الملك (محمد السادس) على سبع نقاط أساسية على رأسها توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها من خلال تقوية صلاحيات رئيس الوزراء، والارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة. بالإضافة إلى الشق السياسي، وأوصى الملك المغربي بتكريس

الطابع ألتعددي للهوية المغربية الامازيغية باعتبارها رصيد لجميع المغاربة وهي إشارة ترد للمرة الأولى في تاريخ المملكة المغربية. بيد أن الإصلاح المرتقب لن يمس ثوابت الأمة المغربية التي أكد العاهل المغربي إنها " محط إجماع وطني وهي الإسلام، وإمارة المؤمنين، والنظام الملكي، والوحدة الوطنية والترابية".[58]

وفي حقيقة الأمر جاءت هذه الإصلاحات بعد مواجهة اكبر احتجاجات مناهضة للمؤسسة الحاكمة منذ عقود. لذا كلف الملك في آذار من العام 2011، لجنة مختارة بإجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية والنقابات العمالية وجماعات المجتمع المدني بشان إصلاح دستوري يتضمن تقليص سلطات الملك السياسية وجعل السلطة القضائية مستقلة. الا ان الملك سيحتفظ بقبضته على الأمن والجيش والدين وسيختار رئيس الوزراء من الحزب الفائز في الانتخابات البرلمانية.

أن هذه الإصلاحات المقترحة من قبل الملك(محمد السادس) تضع القواعد الأساسية للإصلاح السياسي المطلوب شعبيا على الصعيد الداخلي، والمطلوبة خارجيا من قبل الولايات المتحدة. وتستشرف المرحلة السياسية القادمة في المملكة المغربية، والتي ستبدأ بقواعد جديدة أكثر تطورا العام 2012، التي تعتبر سنة مفصلية في سياق تجاوز الفوضى السياسية الحالية الناتجة عن انتخابات الأعوام 2007، و 2009. [59]

كما ان خطوات الإصلاح التي يقوم بها الملك (محمد السادس) تراقب عن كثب من قبل دول الخليج العربي، بدافع انتماء المغرب إلى مجلس التعاون الخليجي(والذي تلقى مؤخرا دعوة للانضمام إلى هذا التجمع لإنشاء نادي ملكي عربي لدواعي أمنية وسياسية ودفاعية) والتي تفادت حتى ألان دعوات خارجية وداخلية لإجراء إصلاحات في الداخل وتشعر بالقلق من ان النموذج المغربي في نهاية المطاف قد يرفع سقف التوقعات في بلدانهم.[60]

وبالنظر للمحددات السبع الواردة في الخطاب الملكي، يمكن القول ان المغرب على وشك الدخول في مرحلة سياسية جديدة، إذا تم بالفعل استكمال آليات الإصلاح في مستوياته القانونية والتنظيمية. وتكون المملكة المغربية بالفعل قد استطاعت الحفاظ على استقرارها في مواجهة الإعصار الشعبي الذي يتصاعد في المنطقة العربية يوما بعد يوم ومن دولة عربية لأخرى مقتلعا في طريقه الأنظمة العربية الدكتاتورية الواحدة تلو الأخرى. وبذلك تحقق المملكة المغربية المطالب الأمريكية بالإصلاح الديمقراطي لضمان استمرار النظام الملكي المغربي الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة.

الخاتمة

في ضوء التطورات الدولية والاعتبارات الداخلية السالفة الذكر، فان العلاقات بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية سيتم إقحامها ضمن ترتيب جديد، يأخذ بنظر الاعتبار التطورات السياسية والاقتصادية التي بدا يعرفها النظام الدولي. فقد ساهمت المتغيرات الدولية بعد فترة الحرب الباردة في إعادة تشكيل الفكر الاستراتيجي الأمريكي، فبعد إن هيمنت الاعتبارات الجيوسياسية في العالم ثنائي القطبية، فان النظام العالمي الجديد افرز أهمية العوامل الجيواقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية، وخصوصا في شمال أفريقيا كمنطقة يجب التحكم فيها، بحكم أنها الوجهة الاستثمارية للرأسمال الأمريكي في القرن المقبل. بالإضافة إلى أبعاد المنطقة اللوجستية نظرا للحدود البحرية وطرق المواصلات وطرق التجارة، وهكذا يبرز المتوسط الذي يشكل المغرب احد حلقاته المهمة ككيان إستراتيجية مركب يشمل تركيا ومصر والمغرب.

وعلى مستوى الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة، نلاحظ ان المملكة المغربية كانت على صلة وثيقة ومتينة مع الولايات المتحدة، في إستراتيجيتها الهادفة إلى القضاء على القاعدة في المغرب ودول الساحل. تحظى المملكة المغربية وفي ظل هذه الإستراتيجية بمكانة خاصة لا يمكن فهمها في إبعادها السياسية والاقتصادية أو الثقافية فقط بل في بعدها الأمني الذي أصبح يحتل جزءا كبيرا في العلاقات السياسية الخارجية للدول خاصة بعد الحادي عشر من أيلول 2001، إذ شهدت السياسة الأمريكية تجاه المملكة المغربية انعطافة كبيرة، تمثلت في تزايد الاهتمام بها، وتكثيف الصلات الأمنية والسياسية والاقتصادية في إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب.

وبالرغم من ان الولايات المتحدة قوى عظمى ومهيمنة، الا انها لا يمكن لها ان تملا وحدها الفراغ الذي تركته قوى الاستعمار القديم في المنطقة المغاربية، دون الاتفاق مع الدول الأوربية والاستعمارية السابقة حول تقاسم النفوذ والسيطرة على موارد دولها. والملاحظ ان ازدياد النفوذ الصيني في دول المغرب العربي، يشكل دافعا للتدخل الأمريكي العاجل، وزيادة التعاون الأمريكي المغربي.

ويبقى ان نؤكد ان التعاون العسكري والتنسيق الأمني في إطار الحرب على الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي الشمالي سيستمر بتحقيق فرص التقارب بين المملكة المغربية والولايات المتحدة وسيستمر يؤطر علاقات البلدين المستقبلية.

المصادر والهوامش:

* ابرم المغرب مع الولايات المتحدة اتفاقية العام 1786، التي التزم بموجبها السلطان المغربي(محمد بن عبد الله)، بتقديم المساعدة والحماية اللازمتين للسفن التي تجنح إلى سواحل المغرب المتوسطية والأطلسية. وتعد هذه الاتفاقية أول معاهدة صداقة وملاحة وتجارة مع أمريكا. كما تعد هذه الاتفاقية التي صادق عليها الكونغرس الأمريكي في 18 يوليو العام 1787، أقدم اتفاقية للسلم والصداقة المستمرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. وكان للرئيس الأمريكي (جورج واشنطن) والسلطان (محمد بن عبد الله) الفضل في وضع اللبنة الأولى للعلاقات المغربية الأمريكية. ينظر: شيريل ويلز، أصدقاء التاريخ الطويل، تاريخ بداية العلاقات المغربية الأمريكية 1777-1787، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، قسم العلاقات العامة الرباط، 2000، ص 5-7.

1- د. صلاح العقاد،السياسة الخارجية للمملكة المغربية،مجلة السياسة الدولية، القاهرة،العدد 15، كانون الثاني1969،ص 49.

2- مها ناجي حسين، العلاقات الجزائرية الفرنسية، دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية(1954-1978) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2001، ص 10-12.

3- محمود مسعود ألشابي، المغرب العربي على مفترق الطرق، بيروت، لبنان، 1973، ص 31-35.

4- احمد بالحاج، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المغرب من 1987 إلى 1996، بحث لنيل دبلوم السلك العادي للمدرسة الوطنية للإدارة، الرباط، 1996، ص 32.

5- عوديد زراي، العلاقات المغربية-الإسرائيلية، ترجمة مجلة شؤون فلسطينية العدد 162-163، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، قبرص، 1986، ص 137.

6- رشيد العثماني، المنافسة الجزائرية للعلاقات المغربية الأمريكية، العامل السياسي كنموذج، مجلة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، اكدال، الرباط، المغرب 2002، ص 39.

7- الفارو دي فاسكنسيلوس، العلاقات بين أوربا والمغرب العربي هل فك الارتباط أمر لا مفر منه، مجلة دراسات دولية، جمعية الدراسات الدولية، تونس، العدد 45، نيسان 1992، ص 33.

8- مصطفى الخلفي: المغرب والحملة الأمريكية على الإرهاب. مجلة الفرقان. العدد: 47. السنة: 2002. ص:30.

9- عبد المنعم سعيد، العلاقات العربية الأمريكية، صحيفة الاهرام1\1\2003، موقع الأهرام الالكتروني www.ahram.org.eg.

10- فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الثانية 2001، ص 13-15.

11- نبيل خليفة، الرؤية المستقبلية للعلاقات العربية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، ضمن مؤلف جماعي، العلاقات العربية الأمريكية نحو مستقبل مشترك، سامي عبد الله خصاونة، الجامعة الاردنية، عمان 2006، ص467.

12- حسن بو قارة، السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية، العدد2، الجزائر 2003، ص 137.

13- احمد المومني، تطورات العلاقات الثنائية المغربية الأمريكية، مجلة وجهة نظر، العدد:26،الرباط، كانون الاول 2005،ص 34.

14- عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، دار الحكمة، بغداد، 1990، ص 87.

** للمزيد عن ذلك ينظر: مجيد كامل، العلاقات المغربية الاسبانية صراع أم تعاون، مجموعة دار الهنا. بغداد 2010.

15- بكر مصباح تنيره، التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 37، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص18.

16- حسين أبو شنب، الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي، الرأي والرأي الأخر،مكتبة مدبولي، ط1،القاهرة 1995، ص254-255.

17- عبد الحميد براهيمي، المغرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، لبنان ، 1996، ص 109.

18- المصدر نفسه، ص 110.

19- أمينة الرياحي، التكتلات الاقتصادية الكبرى في النظام الدولي الجديد، دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوربي والنافتة، رسالة دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية اكدال ،الرباط 1999، ص 274.

20- محمد جميل، المغرب العربي ولعبة شد الحبل بين واشنطن وباريس، مقال نشرته الجزيرة على موقعها الالكتروني2006 14 -7-2006aljazeera.net

21- سعيد اللاوندي، ماراثون أوربي أمريكي على النفوذ في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، ابريل2004، ص34.

22- ناظم الجاسور، الشراكة المغربية الأمريكية: أفاق العلاقات المستقبلية،الجامعة الأردنية، عمان2001، ص458.

23- احمد المومني، التعاون الامني والعسكري في ظل العلاقات المغربية الأمريكية، العلم المغربية ،الرباط، 3 مايو2006.

24- هند بطلموس، المغرب العربي رهان جيوسياسي للولايات المتحدة الأمريكية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، شباط 2006،ص3.

25- الحاج احمد غومريس، أفاق العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية، بحث دبلوم، المدرسة الوطنية للإدارة، الرباط 1997، ص 32-34.
26- هارلان كليفلاند، ميلاد عالم جديد فرصة متاحة لقيادة عالمية، ترجمة جمال علي زهران، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 2000، ص 19-20.
27- التقرير الاستراتيجي للمغرب، مجلة ابحاث، العدد 54 لعام 2001، ص 72-73.
28- التقرير الاستراتيجي للمغرب، مجلة ابحاث، العدد 59 لعام 2006، ص76.
29- سعيد اللاوندي، المصدرالسابق، ص 36.
30- الحسان بو قنطار، العلاقات المغربية الأمريكية على ضوء زيارة الملك(محمد السادس) لواشنطن، صحيفة البيان، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي 28 حزيران 2000، ص2.
31- عبد الحميد العوني: حرب البنتاغون على المغرب/ جذور الأزمة في العلاقات المغربية-الأمريكي منشورات عربية. فاس.ايلول/2003 (الجزء الأول).ص:56-57.
32- سمر رحيم نعمة، العلاقات المغربية الأمريكية 1956-1991، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003، ص215-216.
33- المصدر نفسه، ص 223.
34- عبد الهادي مزراي، الصحراء الغربية- قرار الملك والشعب، الدار البيضاء، المغرب 1997، ص 55.
35- جورج جوقي، النزاعات الحدودية العربية التداعيات على الأمن العربي، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، العدد 10، القاهرة،مصر، 1997 ،ص 32.
36- غسان سلامة، الدبلوماسية العربية تجاه الحرب على العراق، ضمن ندوة تحت عنوان الدبلوماسية العربية في عالم متغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الاولى2004، ص 200.
37- جيروم ب. بوكين، العلاقات المغربية الأمريكية، وجهة نظر امريكية، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، قسم العلاقات العامة، الرباط، المغرب 2000، ص8.
38- عادل مساوي، الدبلوماسية المغربية، السمات والتحديات، مجلة وجهة نظر، العدد 18، تشرين الاول2003، ص 42.
39- محمد سالمان، السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 138، تشرين الأول 1999، ص 242.
40- باتريك سيل، مستقبل العالم العربي مع القوى العظمى، مجلة الرسالة، دمشق العدد 7، ايار 1998، ص15 .
41- عادل مساوي:الدبلوماسية المغربية/السمات والتحديات. جلة وجهة نظر.العدد:18.شتاء2003. ص:42.
42- إدريس بنعلي، الرهانات المرتبطة باتفاق التبادل الحر هل هي رهانات سياسية أم اقتصادية بالنسبة لأمريكا، صحيفة البيان العدد 153، 12مارس 2004، ص10-11.

43- سعيد محيو، كبار وصغار في لوحة الشطرنج الأمريكية، الصباح، عدد 1250، 15-4-2004.
44- هند بطليموس، المغرب العربي رهان جيوسياسي، المصدر السابق،ص 4.
45- عبد اللطيف بروجو، التوجهات الكبرى للإصلاح الدستوري بالمغرب، جامعة اكدال، الرباط، المغرب، 2011، ص 48.
46- عبد الرحمن مكاوي، ماذا تنتظر شعوب المغرب العربي من باراك حسين اوباما، صحيفة الاتحاد الاشتراكي، الجزائر 28/1/ 2009.
47- المركز العربي للدراسات المستقبلية، عصام ابن الشيخ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك اوباما اهمال مقصود ام ارجاء هادف؟، 31 تموز 2010 ،ص5.ww.mostakbaliat.com
48- المصدر نفسه، ص7.
49- رشيد العثماني، الدبلوماسية الاقتصادية في الممارسة المغربية، دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، اكدال، الرباط، 2003، ص98.
50- إدريس بنعلي، المصدر السابق، ص11.
51- عبد الحميد العوني، حرب البنتاغون على المغرب، جذور الأزمة في العلاقات المغربية- الأمريكية، منشورات عربية، فاس، سبتمبر2003، الجزء الأول، ص 57.
52- المصدر نفسه، ص 59.
53- التقرير الاستراتيجي المغربي(2006-2010) 10 تشرين الثاني 2010، ص94.
54- خلف محمد جراد، معضلات التجزئة والتأخر وأفاق التكامل والتطور، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1998، ص 127-ص130.
55- مجموعة باحثين، ماذا يجري بمنطقة الساحل؟: الإرهاب.. الاختطاف..الطاقة والحرب الخفية، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، يومية الشعب، الجزائر، العدد 15050، الاربعاء 2 كانون الاول 2009، ص4.
56- مصطفى الخلفي:المغرب والحملة الأمريكية على الإرهاب. مجلة الفرقان.العدد:47السنة:2002 ص:30.
57- احمد المومني، المغرب والإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب، العلم المغربية، الرباط23\اب\2006.
58- مرتكزات اصلاح الدستور المغربي الجديد، الاتحاد الاشتراكي، المغرب، الدار البيضاء، الاربعاء 18\ايار\2011.
59- عبد اللطيف بروحو، التوجهات الكبرى للاصلاح الدستوري بالمغرب،الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، الخميس 17\اذار\2011.
60- فهد الكندري، عن انضمام المغرب والاردن، صحيفة البيان، العدد 13635، دبي، الاحد 15\5\2011